

اندماج تدريجي في الرأسمالية العالمية وتجاهل نصائح مؤسسات «بريتون وودز»

أسرار الصعود الشرق آسيوي.. براغماتية العمل الجماعي [iv]

د. محمد السيد سليم [v]

منذ أوائل التسعينيات أصبح هناك شبه اجماع عالمي على أن آسيا، وبالذات شرقي آسيا، هي القارة التي ستقود الاقتصاد العالمي في القرن الحادى والعشرين .

ففى سنة 1993 أصدر البنك الدولي كتابه الشهير «المعجزة الشرق آسيوية» والذي يشير الى صعود اقتصاديات ما يسمى بدول «النمور الآسيوية» وهى كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وتايوان .

وقبلها كانت اليابان قد حققت توسعا اقتصاديا إنتاجيا بحيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم .

كما استطاعت الصين هي الأخرى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظة بلغت في عام 1993 حوالي 13 في المئة .

ورغم أن دول شرقي آسيا تلقت ضربة كبرى فيما عرف باسم «الأزمة المالية العالمية» سنة 1997 والتي كادت أن تعصف بكل ماحققته الا أنها سرعان ما تغلبت على الأزمة وعادت رحلة الصعود لأن نموها كان نموا اقتصاديا عينيا حقيقيا وليس نموا شكليا .

وحسب احصاءات سنة 2008 فان اليابان والصين وكوريا الجنوبية وحدها تشكل 17 في المئة من الناتج المحلى العالمي. كما أن دولة مثل كوريا الجنوبية التي كان متوسط دخل الفرد فيها عام 1962 حوالي 87 دولاراً زاد سنة 2007 إلى 22029 دولارا .

أصبح السؤال المثار هو، كيف استطاعت دول شرقي آسيا أن تحقق هذا الصعود السريع رغم أنها كانت تعد قبل الصعود، عدا اليابان، في عداد الدول المتخلفة؟ ماهى المفاتيح التي استعملتها الدول الشرق آسيوية

لتحقيق صعودها الاقتصادي؟ وهل سيتحول هذا الصعود الاقتصادي الى صعود سياسى أيضا؟ وهل ستقود شرقي آسيا العالم في القرن الحادى والعشرين؟

(1)

ظلت آسيا طوال تاريخها مهذا لحضارات شرقية قدمت للبشرية الكثير ولكنها على المستوى الاقتصادي كانت مسرحا للتخلف الاقتصادي والتكنولوجى نتيجة التكالب الاستعماري على القارة وهو التكالب الذي دمر اقتصاداتها وعبر عنه كارل ماركس «بالنمط الآسيوي في الانتاج» (أى النمط المتخلف في الانتاج) وويتفوغل بمقولة «الاستبداد الشرقي» أى شيوع الاستبداد السياسي في القارة .

وكذلك عبّر عنه الاقتصادي السويدي ميردال في كتابه الشهير «الدراما الآسيوية» الصادر سنة 1965 والذي رصد فيه مأساة الفقر والتخلف في آسيا وأساليب التعامل مع تلك المأساة .

تحدث ميردال عن التزايد الرهيب في عدد السكان مقابل معدلات النمو المتدنية، وكان مقتنعا بأن آسيا في حاجة إلى ثورة اجتماعية شاملة .

وهكذا حتى منتصف الستينيات كانت اليابان هي الدولة الوحيدة في آسيا التي انطلقت في طريق النمو الاقتصادي الحقيقي .

يمكن رصد مفاتيح عدة أساسية فتحت الباب أمام صعود آسيا، علما بأن هذا الصعود لا يتركز في كل القارة وإنما فقط في شرقها حيث مازال جنوبي آسيا أكبر مناطق العالم تخلفا .

(2)

لعل أهم مفتاح للصعود الشرق آسيوي هو أن دول شرقي آسيا طورت نماذج للتنمية خاصة بها ولم تنقل نماذج التنمية من الغرب أو من الشرق .

هذه النماذج تشترك في ثلاث صفات محورية هي الاقتصاد الحر مع عدم تخلي الدولة عن دورها في التنمية، ولكن الدولة تلعب دور التوجيه والرقابة ووضع الأطر العامة للتنمية دون التدخل في ملكية أدوات الانتاج كما حدث في الدول الاشتراكية .

هذا بالإضافة الى الاندماج التدريجي والمحسوب في السوق الرأسمالية العالمية بعد الاعداد المسبق والدقيق وعدم قبول «نصائح» مؤسسات بريتون وودز الا اذا كانت تحقق مصالحها .

فقد ظلت تلك الدول ولمدة طويلة تفرض قيودا جمركية على الواردات لحماية صناعاتها حتى نهضت تلك الصناعات واخيرا اعطاء أهمية للبعد الاجتماعي للتنمية، حيث حرصت الدول الشرق آسيوية على أن تقوم الدولة بدور في توزيع عوائد التنمية بشكل يتفق مع مساهمات الأفراد واحتياجاتهم من خلال أنظمة ضريبية صارمة .

أما المفتاح الثاني للصعود الشرق آسيوي فهو الارتكاز على القيم الآسيوية، حيث مازالت القيم الثقافية التقليدية من مقومات النهضة اليابانية، وهو ما ينطبق على الصين التي حرصت على أن تصبغ تجربتها في التحديث بالخصائص الصينية .

وهذه القيم اجمالا تدور حول العمل الجماعي وروح الفريق واحترام الأجيال وروح الطاعة للكبار واتخاذ القرار بشكل وفاقى لاشكل أغلبية وأقلية. من ناحية ثالثة اعتمدت الدول الشرق آسيوية على القضاء على الأمية ورفع كفاءة التعليم وتطوير العلم والتكنولوجيا .

فمنذ أن اخترع موريتا الراديو الترانزستور سنة 1955 والذي أحدث ثورة هائلة في عامل الاتصالات ركزت دول شرقي آسيا على البحث العلمى وتوطين التكنولوجيا .

وفي الوقت الراهن فان نصف صادرات ماليزيا الصناعية تتألف من تكنولوجيا متقدمة. وفي أكتوبر سنة 2006 نشرت مجلة «تايم» مقالة عن «تجربة آسيا العظيمة في التجربة العلمية «تتنبأ بأنه مع 2010 سيكون 90 في المئة من الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة يعيشون في آسيا .

ويمثل حكم القانون ومبدأ الجدارة والبراغماتية أسساً أخرى مهمة للصعود الشرق آسيوي. فرغم وجود الفساد في بعض دول شرقي آسيا الا أن الفساد يقمع بشدة، ولا صعود في السلم الوظيفى الا بالجدارة المطلقة وتطبيق كل ما يحقق نتيجة عملية بصرف النظر عن مصادره الايديولوجية .

على المستوى الخارجى ارتكز الصعود الآسيوي على السلام الاقليمي الآسيوي. فرغم وجود نزاعات اقليمية في شرقي آسيا الا أن الدول قررت حلها عن طريق الأسلوب السلمى، وعدم اللجوء الى الحروب .

فمنذ نهاية الحرب الفيتنامية سنة 1974 لم يندلع في شرقي آسيا نزاع مسلح عدا الغزو الفيتنامي لكمبوديا سنة 1978 .

أضف الى ذلك خفض معدلات الانفاق العسكري حيث يصل الانفاق العسكري الصيني الى 6.5 في المئة من الانفاق العسكري العالمي مقابل 47 في المئة للولايات المتحدة .

على أن السلام الاقليمي في المفهوم الآسيوي لايعنى البتة التنازل عن الحقوق الاقليمية. فالنزاع على الجزر بين اليابان وكوريا الجنوبية محتدم ولكنه يحل بالطرق السلمية .

وأخيرا يمكن أن نشير الى الدور المحوري للتعاون الاقليمي الآسيوي. فقد أدركت الدول الشرق آسيوية أهمية التعاون الاقليمي لبناء التنمية، واتبعت منهاجا فريدا من نوعه هو «التكامل من خلال التنمية المشتركة» .

وقد تحقق ذلك في اطار رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) التي قدمت منهاجا فريدا في التكامل الاقليمي من خلال «المناطق الصناعية المشتركة»، و«مثلثات النمو» كذلك تعاونت الآسيان مع الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية في اطار صيغة «الآسيان +3» وهو اطار تكاملي لكل دول شرقي آسيا .

(3)

هل كان للديموقراطية وللدعم الخارجي الأميركي دور فى الصعود الآسيوي؟ الاجابة بالنسبة لأثر الديموقراطية هو بالنفي حيث أن كل دول شرقي آسيا(عدا اليابان) لم تكن دولا ديموقراطية حينما بدأت رحلة الصعود. فالديموقراطية لم تكن شرطا للتنمية وكان الأهم هو وجود مشروع تنموي شامل في اطار قيادة فعالة يمكنها تعبئة المجتمع نحو خطة التنمية التي ينفذها القطاع الرأسمالي .

ولكن تلك الدول بدأت تحقق التحول الديموقراطي بعد أن حققت مستويات عالية من التنمية .

ومن ذلك كوريا الجنوبية وتايوان. بل ان سنغافورة، احد أهم النمر الآسيوية، مازالت تعيش في اطار نظام تسلطي صارم ولكنه يطبق القانون بحرفيته على الجميع .

ولكن ذلك لا يعني أن الديموقراطية ليست شرطا للتنمية في المجتمعات في عصر العولمة .

فالحق أن التنمية في عصر ثورة المعلومات لا تتحقق الا اذا واكبها تحول، ولو محدود، نحو الديمقراطية
بدليل أن الصين وجدت نفسها بعد أربعة عقود من التنمية أمام خيار التحول الديمقراطي .

ويدور في الصين اليوم حوار مكتوم بين جناحين في الحزب الشيوعي حول ضرورة التحول الديمقراطي
لاستيعاب القوى الرأسمالية الجديدة .

ولكن الديمقراطية يجب أن تكون تالية للتنمية أو على الأقل تتبعها بخطوات عدة أخذاً في الاعتبار الدرس
السوفييتي الذي حاول تطبيق التنمية والديموقراطية في آن واحد فتفكك الاتحاد السوفييتي .

أما بالنسبة للدعم الخارجي فمن المؤكد أن الصعود الياباني والجيل الأول من النمور الآسيوية والصين في
العقد الأول من الصعود الآسيوي (1980-1990) قد استفاد من مناخ الحرب الباردة حيث أن هذا المناخ
أدى الى دعم الولايات المتحدة لهذا الصعود لكي تدعم دول شرقي آسيا ضد الاتحاد السوفييتي وتقدم
نموذجاً لنجاح النظام الرأسمالي .

فلولا مناخ الحرب الباردة ابتداء من سنة 1947 لما سمحت الولايات المتحدة بالصعود الياباني ولما
قصرت عمليات توريد المهتمات الحربية الى الدول الغربية الداخلة في الحرب الكورية على الشركات
اليابانية .

ولولا وجود كوريا الشمالية مادعت كوريا الجنوبية وسمحت لها مع اليابان بمزايا نسبية في الدخول الى
الأسواق الأميركية بل والحصول على التكنولوجيا الأميركية بشروط ميسرة .

ولولا أن سوهارتو حطم الحزب الشيوعي الاندونيسي لما دعمت الولايات المتحدة الصعود الاندونيسي.

ولما كانت تلك السياقات الدولية قد تغيرت فإنه يصعب على دولة، حتى ولو كانت حليفة للولايات المتحدة
أن تحصل على دعم أميركي مماثل لعملية الصعود بدليل أن الولايات المتحدة تجاهلت دعم تلك الدول حينما
واجهت الأزمة المالية الآسيوية بعد نهاية الحرب الباردة. ومن ثم فإنه في عصر العولمة لا يمكن للدول أن
تحقق ماحققته النمور الآسيوية من استفادة من مناخ الحرب الباردة الذي لم يعد قائماً .

(4)

إذا سلمنا بوجود الصعود الشرق آسيوي فهل يعني ذلك أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً؟

هل ستقود شرقي آسيا العالم كما قادته أوروبا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين؟ وهل يمكن أن تكون آسيا بديلاً للعرب عن القوى التقليدية المسيطرة؟ يمكن القول إنه رغم القوة الاقتصادية الهائلة التي تمثلها الدول الشرق آسيوية فإن هذه القوة الاقتصادية يصعب أن تتحول إلى قوة استراتيجية في المدى القصير أعني في خلال عقد من الزمان .

فدول شرقي آسيا ليست متناغمة مع بعضها ولا تشكل قوة سياسية عالمية. فاليابان تدور في الفلك الأميركي بحيث تبدو فكرة توافقها مع الصين في استراتيجية آسيوية موحدة مسألة غير واقعية .

ولا ينفي هذا استمرار صعود الصين كقوة اقتصادية وربما سياسية، لكن هذا الصعود سيكون صينياً أكثر منه آسيوياً .

وينطبق الأمر ذاته على اليابان، بمعنى أن صعود وتطور نفوذ كل من هذه البلدان سيكون على حدة، وبشكل انفرادي، وليس على شكل كتلة موحدة، بما يضعف من تبلور «كتلة آسيوية» متناغمة المصالح. من ناحية ثانية فإن الدول الشرق آسيوية تعاني من مشكلة غياب «نمط الحياة» الذي يمكن أن يدفع الآخرين لقبول قيادتها فصعوبة التواصل اللغوي، واختلاف القيم الثقافية، والبعد الجغرافي يجعل منها قوى اقليمية أكثر منها قوى عالمية .

من ناحية ثالثة فإن بعض تلك الدول، وبالذات الصين، لم يصل بعد إلى نقطة اللاعودة في الصعود الاستراتيجي نظراً للمشكلات الداخلية التي تواجهها .

من ناحية رابعة، فإن تكتل الدول الرأسمالية الغربية يهيمن على النسق العالمي في إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واليابان تنظمها شبكة من المؤسسات هي مجموعة الدول الصناعية الثمان، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك كله بقيادة الولايات المتحدة، ولا يوجد في تلك المجموعة إلا دولة آسيوية واحدة هي اليابان وهي متحالفة مع الولايات المتحدة .

وتتسم تلك المنظومة بوجود توافق استراتيجي له أبعاد سياسية واقتصادية. لعل أهم تلك الأبعاد هو عدم السماح بظهور قوة منافسة للدول الصناعية الغربية في المستقبل، والتركيز على سيادة النموذج الرأسمالي في العالم .

وتحرير التجارة الدولية، ومنع الدول النامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهيمنة النموذج الثقافي الغربي .

ولا يستبعد ذلك وجود منافسات اقتصادية حول السيطرة على الأسواق في العالم الثالث. وفي هذا الاطار فانه لا يبدو أن الدول الشرق آسيوية تقدر أو ترغب في تحدي الهيمنة الغربية. ولهذا لا يبدو أن الدول الشرق آسيوية بديل حقيقي للعرب في مواجهة الغرب لأن صعودها هو بالأساس صعود اقتصادي وليس صعودا استراتيجيا شاملا. وان كان هذا لا يعني بالضرورة أن البدائل أمام العرب مغلقة. فالحق أن الدرس الرئيس الذي يعطيه صعود النمور الآسيوية هو أن التنمية تبدأ من الذات وبمشروع وطني لتنمية الموارد البشرية وتوطين التكنولوجيا.

من هم العشرة الكبار؟

تضم قائمة الدول العشر الأولى اقتصاديا كلا من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرازيل وكندا وروسيا. ولكن بنظرة بسيطة الى اقتصادياتها نجد أن حجم الاقتصاد الياباني وهو ثالث اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والصين، يفوق حجم اقتصاد كل من روسيا وكندا وبريطانيا مجتمعة.

أما الاقتصاد الصيني فانه يعادل اقتصادات روسيا وكندا وفرنسا مجتمعة. على أن الأهم هو أن حجم الاقتصاد الأميركي يتفوق على اقتصادات كل من الصين واليابان وألمانيا مجتمعة وفقاً لتقديرات منذ بداية العام 2010. وبلغت الأرقام يأتي الاقتصاد الأميركي أولا إذ ان اجمالي الناتج المحلي الأميركي لعام 2010 يبلغ 14.6 تريليون دولار وتقدر نسبة النمو فيه بـ2.64 في المئة، وبالتالي فان اجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد تصل الى 47132 دولارا. أما الصين فان اجمالي الناتج المحلي فيها يصل الى 5.7 تريليون دولار، وبنسبة نمو تصل الى 10.46 في المئة، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي للفرد 4283 دولارا.

ويقدر حجم الناتج المحلي في اليابان التي كانت حتى عهد قريب ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، فان بنحو 5.4 تريليون دولار وبنسبة نمو تبلغ 2.82 في المئة، في حين يبلغ اجمالي الناتج المحلي للمواطن الياباني 42325 دولارا.

وفي ألمانيا، يبلغ اجمالي الناتج المحلي 3.3 تريليون دولار، وبنسبة نمو تصل الى 3.33 في المئة وبذلك فان اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد الواحد تصل الى 40512 دولارا. بعد ذلك تأتي فرنسا، باجمالي ناتج محلي يبلغ 2.6 تريليون دولار، ثم بريطانيا، بـ2.3 تريليون دولار فايطاليا والبرازيل بـ2.0 وتليهما كندا بـ1.6 تريليون دولار، وتحتل روسيا المركز العاشر بـ1.5 تريليون دولار.